المحاضرة السادسة: ترجيح الروايات وتصحيح الأخطاء

1- ترجيح الروايات:

إن الممارس لعملية تحقيق المخطوط يلاحظ بعد جمعه للنسخ المخطوطة وجود اختلافات بينها وهذا راجع لعدة أسباب كإغفال النساخ كتابة بعض الكلمات والجمل بفعل السهو أو التصحيفات البصرية وغيرها وفي هذا الصدد يقول عبد السلام هارون: "تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صورا شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى ، فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، ولينظر فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النساخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين."[1]

ولا مناص من أن يجد المحقق اختلافا في الروايات في نسخ المخطوط ، فإذا كانت في إحداها زيادة، وتأكد أنها تنطبق على سياق النسخة وأسلوب المؤلف، وليست من إضافات النساخ، عمد إلى تثبيتها في المتن وأشار إلى ذلك في الهامش.

و أما إن تعددت الروايات أمامه فعليه أن يشير إلى ما ورد في النسخ الأخرى بالهامش، ولا يغفل الإشارة إلى المقارنة والفحص الذي قام به لروايات النسخ المختلفة من أجل الوصول للرواية الأكثر صوابا.

وهناك طريقة أخرى يمكنه أن يعتمدها وهي أنه عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح. بعد دراسة وتفحص يقوم بهما لكل رواية، ويضع في الهامش المصحف والمحترف والخطأ."[2] وهناك حالات يجوز فيها للمحقق "أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، فيثبت منهما ما يراه مناسبا، مع الإشارة إلى الروايات المتبقية كلها، حفاظا على الأمانة العلمية من

---

[1]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 72

[2]-ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، ص 39.

جهة وإشراك للقارئ في تحملها من جهة أخرى.

وهناك من يرى أنه على المحقق أن يثبت رواية المخطوط الثابت أنه بخط المؤلف نفسه أو بإملائه أو مما أجاز نصه وينشرها كما هي، ويصرف النظر عن الروايات الأخرى ولا ضرورة أن يشير إلى تلك الروايات في الهامش".[1].

وقد ساق عبد السلام هارون تجربته في هذا الصدد بقوله:" وقد عثرت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان وهذا نصها : «كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر ؛ فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة ، حرره أبو بكر السروكنى « . فالأسلوب ليس للجاحظ . والجاحظ لم يدخل مصر . وعبارة: » حرره أبو بكر السروكنى« شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

و أما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص فهي جديرة بالإثبات، والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ ، كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحة أحق مها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب

وهذا كله في النسخ الثانوية ، أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت ما ورد فيها على علاته . خطأ كان أو صوابا . على أ ن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ ، حرصا على أمانة الأداء"[2].

-2تصحيح الأخطاء:

لا يخلو أي مخطوط تداولته أيدي النساخ من وجود بعض الأخطاء وتقل هذه

---

[1]-ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ص 40.

[2]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 72-73.

الأخطاء وتكثر حسب درجة عنايتهم بالنص المنسوخ ومدى مراجعتهم لما نقلوه ومع ذلك "يندر أن يظل نص مخطوط ما كما وضعه مؤلفه، أو يخرج كما أراده، فقد يتضمن النص نقصا أو زيادة ، نتيجة القدم في الزمان أو بفعل النساخ؛ كما قد يحدث فيه تصحيف أو تحريف بفعلهم أيضا، وأنّ جزءا من مهمة المحقق معالجة ذلك كلّه بدقة وأمانة، وفي جميع الأحوال فإن معظم التصحيحات تكون في الهامش وليس في المتن، وحتى في هذه الحال لا بد من الإشارة إليها في الهامش، وبذلك يؤدي الأمانة ويخدم العلم حقا."[1]

وعملية تصحيح الأخطاء ينبغي أن يتعامل معها المحقق بحذر فيعرف متى يصحح في المتن ومتى لا يحق له ذلك ومتى يكتفي بالتصحيح في الهامش وذلك حسب الحلات الآتية:

2-1: تصحيح المحقق نسخة المؤلف و إثبات التصحيح في المتن: يجوز للمحقق أن يصحح في المتن إن تعلق الأمر بما يأتي:

- في آيات القرآن الكريم : إن كان المؤلف يخطئ فيها رسما أو ضبطا، وينبغي أن ينتبه المحقق هنا إلى موضوع القراءات، فإن كان المؤلف يعرب أو يكتب على حسب قراءة معينة فعلى المحقق أن يحافظ على ما قاله المؤلف
- في الأخطاء النحوية الفاضحة: من مثل : «وفي المسألة قولين، إن في الدار زيد، ليس في المسألة وجهين» فيصحح ثم يقول في الهامش: في الأصل...وهو سهود، أما إن كان ثمة وجه ولو ضعيفا فلا يصحح، وإنما يشير في الهامش إلى ما يريد أن يقوله من تضعيف لما أثبته المؤلف.
- في الأخطاء التي لا يتردد معك أحد في الحكم عليها بأنها من قبيل السهو الخالص من مثل قول المؤلف : وأبو بكر ليس من الصحابة، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفين من كلمة، كقول المؤلف: ولا أرى لها جها = (وجها)، أما أبو حيا = (حيان)، أو يقول: إنّما الأعمال النّيات= إنما الأعمال بالنيات

---

[1]ينظر: فهمي سعد طلال مجدوب: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ص37.

أو يقول : أما هشام في المغني = ابن هشام، وفي هذه الحالات يضع المحقق الزيادة بين معقوفين] [ويحذف ما زيد سهوا، ويشير إلى التصويب في الحاشية، قال الأستاذ عبد السلام هارون: «على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاها يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص وفي نوع خطير من النصوص وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير: (وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب) فقد يكون في النص نحو عبد الله مسعود فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف في إثبات (بن) لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة.

- قد ينقل المؤلف عمّن سبقه ليناقشه أو يدعم قوله ، وينص على اسمه .وقد يسقط من المنقول كلمة أو أكثر ولـان إسقاطها من قبيل السهو الواضح، ولا يمكن أن يقوم المنقول ويجلو إلا بما سقط، عند ذلك تثبت ما سقط وتضعه بين معقوفين [ ]، وتشير في الحاشية إلى ذلك.

وإن فقدت نسخة المؤلف فما بقي من النسخ مهما كانت منزلتها فإنك تعاملها على أساس: أنتم رجال ونحن رجال فنختار منها الكلمة الي نراها تناسب المتن وتكون قريبة من روح النص ومستمدة من أسلوب المؤلف وطريقته.، وكلّما تبوأت النسخة منزلة عالية في التوثيق احتلت أكبر مساحة من النص النهائي، وما دامت نسخة المؤلف غائبة فلا تقل: أثبت في مجموع المتن نسخة (أ) التي تمتاز بكذا وكذا؛ لأنّ الناسخ مهما أوتي من علم فقد يضل . ولعل المحقق الثبت الذي تملّن من مادته لن يختلف كثيرا مع الناسخ الثبت الذي ينقل من نسخة موثقة في الوصول إلى المتن الذي يريده المؤلف، ولا يجوز للباحث أن يعتمد على شخصيته العلمية فيسمح لنفسه أن يكتب كلمة لم يجدها في مجموع النسخ. إنما يجوز له أن يلفق بين هذه النسخ لاختيار ما يراه مناسبا للوصول إلى النّص السّليم، فيختار هذه الكلمة من

(د). وهذه الكلمة من (ع) وهكذا[1].

- وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرفة، فإذا أراد تقويمها فلابد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ؛ بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان، فتصحيح «ليط به « و » ليطبه « إلى » لبط به» بمعنى صرع؛ تقويم صحيح، وتصحيح » التثقيف « و » النقنق « ب «النفنف « بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبنى مستو . تصحيح قويم أيضا، وكذلك تصحيح « العصراء » بالقصواء »اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعا لابد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها لكونها رئيسية لتحقيق المتن[2]".

-2-2 ما يهمله المحقق من اختلافات النسخ : وذلك في الحالات الآتية:

- إن حدث سقط من إحدى النسخ التي لا تحمل توثيقا ذا قيمة يستغرق ورقة وأكثر فلا تسجل الإشارة إلى السقط في الحاشية وإنما تذكره في المقدمة عند وصفك للنسخ.

- عبارات الثناء والدعاء التي تحرص عليها بعض النسخ وتهملها الأخرى، فاختر ما تثبته الأم ولا تشر إلى باقي النسخ؛ من مثل: «قال الله تعالى، قال عز وجل، قال جل وعز، قال سبحانه، ومن مثل: «قال عليه الصلاة والسلام. . عليه السلام، ومن مثل: «قال رحمه الله . قال الإمام العلامة الثبت.

-عبارات التصريح بالأسماء من مثل : أبو الفتح، قد تقول إحدى النسخ: أبو الفتح ابن جني ؛ قال أبو القاسم، فتقول إحدى النسخ قال : أبو القاسم الزمخشري، تختار العبارة الأكمل الأوضح وتهمل الباقي ولا تشير إلى الاختلاف.

-قد تورد بعض النسخ الآيات ناقصة فتختار من النسخ الآيات الكاملة ولا تشير إلى باقي النسخ"[3]

---

[1]-ينظر: احمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 44- 45.

[2]-ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص 73.

[3]-ينظر: احمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 46.

2-3- دراسة المحقق للزيادات التي يجدها :

إذا كان المحقق يعمل على نسخة المؤلف فإن عليه أن يلتزم بها ويثبت نصها في المتن، وقد يجد زيادات في النسخ الأخرى، وهذا أمر نادر جدا، ويرجح أنَها من ثقافة النساخ أو أنَها من تسجيل مالك النسخة التي ليست بخط المؤلف، ثم جاء الناسخ الذي ينقل منها وأثبتها في نسخته اجتهادا منه أنَها من الأصل أو أنَها زيادات مفيدة، أما إذا غابت نسخة المؤلف فإنَ الزيادات التي يلتقي بها في النسخ التي بين يديه على أنواع يختلف الحكم في إثباتها متنًا أو حاشية حسب كل نوع منه على النحو الآتي:

- فإن انفردت بها الأم أثبتها في المتن وأشار إلى ذلك في الحاشية إلا إذا كانت تعليقا أو إضافة من صنع مالك النسخة فلا لزوم لإضافتها، ولا للإشارة إليها كأن يبحث المؤلف المتوفي سنة 500.ه في مسألة فيعقب عليها مالك النسخة بقوله: درس ابن هشام المسألة في المغني. وابن هشام توفي كما هو معروف بعد سنة 500ه.
- وإن لم ترد الزيادة في الأم ووردت في النسخ الأخرى أو في واحدة منها نظر المحقق في هذه الزيادة، فإن غلب على ظنَه أنَها من الأصل أضافها إلى المتن ووضعها بين معقوفين] [وأشار إلى ذلك في الحاشية، وإن غلب على ظنَه أنها من زيادة النساخ أضافها في الحاشية ، وإن كانت بخط مالك النسخة وهو عادة يغاير خط الناسخ أهمل المحقق هذه الإشارة ولم يشر إليها في الحاشية.

أما طريقة الإشارة : فإذا كانت الزيادة في الأم لم يضعها بين معقوفين وإنما يضع إشارة رقمية عند أول الزيادة فإذا بدأت الزيادة من قوله: "المضاف" وضع رقما على: المضاف وقال في الحاشية: (1) من قوله المضاف إلى قوله المفعول. سقط من (د). وبعضهم يضع الرقم المتسلسل في الصفحة عند أول الزيادة ويكرر الرقم نفسه عندما تنتهي هذه الزيادة ويقول في الحاشية مثلا (6-6) سقط من (د).

وإذا كان ما سقط من قبيل السهو أو انتقال النظر فلا يشار إليه. [i]

2-4- دراسة المحقق للخروم:

الخروم ظاهرة واردة في المخطوطات القديمة. ولا تؤلف كثرتها وقلتها علامة على قدم المخطوط وحداثته؛ وذلك لأن كثيرا من المخطوطات القديمة تحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض كثير من المخطوطات الحديثة لأسباب كثيرة تؤدي إلى مسح بعض كلماتها، كما أن تصوير المخطوط قد يؤدي إلى غياب بعض الجوانب من اللوحة فيصير الأمر قريبا من الخروم، فكيف يعالج المحقق هذه الظاهرة لترميم النص

1- يستعين بالنصوص التي نقلت عن المؤلف أو نقل المؤلف عنها فتكون هذه النصوص بمثابة النسخة الثانية. فيرمم منها الخرم ويضعه بين قوسين ويشير في الحاشية إلى ذلك.

2 -فإن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم... ورمّم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات المخروم وذلك على الصورة التالية : والعامل في المبتدأ... .(1) والعامل في الخبر ..... ((2

(1) خرم في الأصل بمقدار كلمة لعلها "الابتداء"

(2)خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات لعلها" :المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ".

وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك، وقد يستطيع أن يحل المشكلة بالنسخ الأخرى التي لم يصبها خرم في الكلمات المخرومة من نسخة الأم فيستعين بها ويشير إلى الظاهرة في الحاشية. [ii]

2-5- دراسة المحقق للسقط : وقد يحدث أن تسقط ورقة أو أكثر من المخطوط:

---

[i]-ينظر: احمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص ص 47-48.

[ii]-ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

- فإن كان الباحث يعتمد على نسخة المؤلف استعان بالنسخ الأخرى وأشار إلى اختلافها.
- وإن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف وحدث سقط من الأم اعتمد على النسخ الأخرى
- وإن أجمعت النسخ على هذا السقط كأن تنقل عن بعضها أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية؛ واجتهد في معرفة مضمون السقط بمنزلة الإشارة إلى عنوان د في أسطر محدودة يبدؤد بقوله : لعله كان .....[1]